## فترة التقشف الاقتصادي ١٩٤٨ ــ ١٩٥٢

لعب القطاع العام في اسرائيل دورا رئيسيا في تحريك وتحديد مستوى ونـوع النشاط الاقتصادي في اسرائيل خلال فترة التقشف الاقتصادي ما بـين عام ١٩٤٨ و ١٩٥٢ . فقد تميزت تلك الفترة بتدفق عدد هائل من المهاجرين الى اسرائيل بعد توقيع اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية واسرائيل في نهاية عام ١٩٤٨ ومطلع عام ١٩٤٩ . وكان على القطاع العام ان يوفر المأكل والمسكن والعمل لهؤلاء المهاجرين الذين وفدوا من بلـدان مختلفة والذين كانت مهاراتهم الفردية في العمل تتفاوت بدرجة كبيرة . ولم يكن امتصاص المهاجرين الجدد العمل الاساسي الوحيد للقطاع العام . فقد كان عليه ايجاد المؤسسات التي سيرتكز عليها النظام الاقتصادي في اسرائيل وتشمل المؤسسات المالية والنقديـة والقطع الاجنبي . وبما ان معظـم المهاجرين لم يكونوا في حالـة مادية حسنة فقد وقع عبء ايجاد الطعام والمأوى لهم لحين عثورهم على عمل . وقد اضطـرت الحكومة الى تقنين الاغذية الضرورية والعملات الاجنبية . وكان القصد من ذلك توفير حد أدنى من الاستهلاك لكـافة السكان . أمـا الوظيفة الثانية التي قام بها القطاع العام فهي توفير الاستثمارات الضرورية لامتصاص اعداد المهاجرين . وقد تركز معظم الاستثمار في تلك الحقبة من الزمن في توسيـع المستوطنـات الزراعية ومرافق الاسكـان . وكـانت المستوطنات الزراعية تشكل المجال الحيوي لامتصاص المهاجرين نظرا لتوفر الاراضي الزراعية التي تخص النازحين العرب وضرورة التوسـع في الانتاج الزراعي لاطعـام المهاجرين واخيرا الرغبة في خلق ترابط وثيق بين المستوطنين والارض الزراعية .

وخلاصة القول فان نوع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وحدتها أدى الى تدخل القطاع العام على نطاق واسع . ويقول باتنكن ان القطاع العام قام بتنفيـذ الدور المرسوم له على مستويات عديدة منها المساهمة في عملية الانماء مباشرة عن طريـق التثميرات في بناء الطرق والري وغيرها من المشاريع وكذلك في اعطاء معونات مباشرة وغير مباشرة الى القطاع الخاص بحيث وصلت الى ذروتها في عام ١٩٥٤ حين بلغت ٨٠٪ من مجموع الاستثمار الكلي(٤). ويقول « ايزنستاد » ان ظهور اسرائيل قد اوجد قطاعا عاما يختلف تماما عما كـان عليه الوضـع في فترة الانتداب . فالاهـداف الاقتصادية والسياسية لاسرائيل تختلف تماما عن اهداف وسياسة حكومة الانتداب حيث لم يكن للقطاع العام سوى دور ثانوي صغير . ويمكن تقسيم القطاع العام حسب رأي ايزنستاد الى الاقسام الرئيسية التالية : أ ــ المشاريع التي أوجدت لخدمة الحكومة نفسها . ب ــ المشاريع التي تهدف الى ايجاد الخدمات الاقتصادية في البلاد والى ادارة ممتلكـات الغائبين من العرب . وهذه المشاريع لهـا ميزانيات مستقلة تمامـا عن الميزانية العامة للدولة . ج ــ التعاونيات الحكومية التي تعمل كشركات حكومية مستقلة حيث تملـك الحكومة جزءا من اسهمها . د ــ الهيئات الاخـرى المستقلة كالمؤسسة العامة للتأمين وادارة الموانىء والمطارات وغيرها .

وفي عام ١٩٦٠ مثلا بلغ عدد الموظفين في القطاع الحكومي حوالي ٥٨٠٠٠ وهو يوازي ٨٪ من مجموع القوى العاملة . ولا يدخل في هذا الرقم العمال المؤقتون وعمال البلدية والقوات المسلحة .

ان الدور المتزايد للقطاع العام في عملية توزيع الموارد الاقتصادية في الاقتصاد الاسرائيلي جاء نتيجة لوجود مشاكل رئيسية يمكن تلخيصها بمـا يلي : **اولا** : امتصاص المهاجرين القادمين من بلدان مختلفة وبدرجات متفاوتة من المهارات المكتسبـة ، وايجـاد فرص

---

٤ ــ Don Patinkin, *The Israeli Economy: The First Decade* (Jerusalem: Falk Project Publications, 1960), p. 85.